

أصدر اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) بيانا رسميا ردا على الدعوى التي رفعت ضد كريستين لاجارد مديرة الصندوق التي بدأت أمس أمام المحكمة الفرنسية بشأن تورطها في تسوية قضية قطب الأعمال الفرنسي برنار تابي في عام 2008 عندما كانت وزيرة للاقتصاد والمالية.

وجاء في نص البيان "إن السيدة لاجارد أوضحت للمجلس التنفيذي هذه المسألة قبل اختيارها كمديره الجديد وتم مناقشة هذه القضية في فرنسا. ولن يكون من المناسب للمجلس أن يعلق على قضية معروضة حاليا على القضاء الفرنسي، ولم يتم البت فيها وهذا حتى الآن لم يؤثر على وضع لاجارد كمديرة للصندوق وستسمر في أداء مهمتها بالصندوق ورغم تلك الاتهامات، فإن المجلس واثق من أنها سوف تكون قادرة على القيام بفعالية بأداء واجباتها لمنصب المدير العام".

ومن جانبها أكدت لاجارد على أن قرارها كان يتماشى مع المصلحة العامة، دون أي مصلحة شخصية لها وأنها أعلمت المجلس التنفيذي للصندوق باحتمال إقامة دعوى ضدها بعد توليها المنصب والمجلس قام بتعيينها رغم علمه بهذا ولدى قدر كبير من الثقة بنفسى رغم كل شيء.

وكانت محكمة العدل الجمهورية الفرنسية أعلنت الخميس أنها ستفتح تحقيقا مع رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد لاتهام الحزب الاشتراكي المعارض الرئيسى لللاجارد بإساءة استخدام نفوذها كوزيرة للاقتصاد، بإصدار أمر لهيئة تحكيم في عام 2007 بتسوية المعركة القانونية المطولة بين رجل الأعمال النافذ تابي وبنك كريدى ليونيه.

وقد تأجل الإعلان الخاص بالقرار مرتين من قبل محكمة العدل المسؤولة عن اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان الوزراء يمكن التحقيق معهم في جرائم اقترفت خلال فترة عملهم، وكان آخر تأجيل يوم 8 يوليو بسبب معارضة عضو لجنة من هيئة إصدار القرار.

وفي مايو، سلم المدعى العام في محكمة النقض التماسا إلى اللجنة طلب فيه إجراء تحقيق بشأن لاجارد ، موحيا بأن تسويتها لقضية تابي بها عناصر من "استغلال السلطة " .

وترجع قضية تابي إلى عام 1993 عندما باع بنك كريدى ليونيه شركة أديداس تحت إدارة تابي، ولكن بسعر لم ينل رضا المالك الذى قدم شكوى بحدوث غش فى البيع.

وكان البنك وهو فى الأصل بنكا عاما قد أدمج فى اتحاد مالى تملكه الدولة، وعلى ذلك فإنه فى عام 2008 ،عندما أصدرت هيئة التحكيم أمرا بأن يدفع البنك مبلغ 285 مليون يورو أو ما يقرب من 409 ملايين دولار مقابل الضرر إلى تابي، ألقت المعارضة باللائمة فى التسوية السريعة للقضية على اختصار التحقيقات القضائية بشكل غير ملائم وإساءة استخدام المال العام لتعويض منتفع من القطاع الخاص.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 05/08/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com